



مركز البيان للدراسات والتخطيط  
Al-Bayan Center for Planning and Studies

# تنظيم الجهد المؤسسي والوزاري المشترك إزاء الأمن السيبراني في العراق

هاشم شبر



سلسلة إصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط

## عن المركز

مركزُ البيان للدراسات والتخطيط مركزٌ مستقلٌّ، غيرُ ربحيٍّ، مقرّه الرئيس في بغداد، مهمته الرئيسة -فضلاً عن قضايا أخرى- تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حول قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحو خاصٍ ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام. ويسعى المركز إلى إجراء تحليل مستقلٍّ، وإيجاد حلول عمليّة جليّة لقضايا معقدة تمّم الحقلين السياسي والأكاديمي.

## ملاحظة:

الآراء الواردة في المقال لا تعبر بالضرورة عن اتجاهات يتبناها المركز، وإنما تعبر عن رأي كاتبها.

حقوق النشر محفوظة © 2022

[www.bayancenter.org](http://www.bayancenter.org)

[info@bayancenter.org](mailto:info@bayancenter.org)

Since 2014

# تنظيم الجهد المؤسسي والوزاري المشترك إزاء الأمن السيبراني في العراق

هاشم شبر \*

مقدمة

نشر مكتب مستشار الأمن القومي إستراتيجية الأمن السيبراني العراقي (ICS)، في عام 2017، وكانت هذه الخطوة بمنزلة أول جهد كبير و عام تبذله الدولة العراقية؛ من أجل تحليل مكانم الخلل في السياسة الإلكترونية الوطنية؛ ولرسم خارطة طريق لتأسيس بنية تحتية إلكترونية فوقية للبلاد لوضع العراق على قدم المساواة مع نظرائه الدوليين وحلفائه<sup>1</sup>. شخصت الإستراتيجية السيبرانية العراقية - في خطوة هي الأولى من نوعها - الثغرات في السياسات الإلكترونية للعراق بدقة بوصفها نقط ضعف هيكلية تتعلق بالإهمال البشري، والتدابير غير المدروسة، وتهميش أولوية المجال السيبراني. ومن ثم، تحدد الإستراتيجية جدول أعمال تنفيذية تستند إلى أهداف تنفيذية مدتها عام أو ثلاثة أو خمسة أعوام؛ يشمل تأسيس وكالة إلكترونية فيدرالية، وصياغة القوانين المتعلقة بالفضاء السيبراني إلى «خلق ثقافة الأمن السيبراني»، وشهادات جامعية في الأمن السيبراني<sup>2</sup>.

في حين أن خطوة نشر مثل هذه الوثيقة هي خطوة يجدر الإشادة بها؛ لأن هذه الوثيقة تعرض للأولويات المتزايدة للمجال السيبراني، بيد أن الإستراتيجية العراقية لعام 2017 تشوبها عيوب واضحة، وفشلت عموماً في تحفيز تطبيق الإطار الذي يقترحه. كانت إستراتيجية الأمن السيبراني المنشورة إستراتيجية نظرية في الأساس، وتوضّح تفصيلاً التهديدات العامة التي تواجه الجهات الفاعلة الخاصة والعامة في الفضاء السيبراني، بدلاً من التركيز على طبيعة التهديدات الإلكترونية التي يواجهها العراق خصوصاً<sup>3</sup>. ومن ثم، لم تحاول الإستراتيجية توفير ما يمكن عدّه تحليلاً

1. National Security Advisor “Iraqi Cybersecurity Strategy 2017” International Telecommunications Union. 2017

2. Ibid

3. Asmaa Khalid Jarjees Al-Tae, Hameeda Abdul-Hussain Al-Dhalimi, Adnan Kadhum Jabbar Al-Shaibani “Relationship of Cybersecurity and the National Security of the Country: Iraq Case Study.” Systematic Reviews in Pharmacy. December 2020, p. 474

\* طالب ماجستير في الأمن الدولي والمخاطر العالمية والشرق الأوسط في معهد باريس للدراسات السياسية، هاشم شبر محلل دفاع وأمن يركز على العراق ومنطقة الخليج العربي الأوسع.

أو مخططاً ملموساً لتصنيف البنية التحتية الحيوية التي يمكن أن تكون موضع استهداف متكرر. زيادةً على ذلك، فشلت الوثيقة في تحديد الجهة أو المؤسسة الحكومية التي ستكون مسؤولة عن تنفيذ توصياتها أو خططها أو أهدافها، كما أنّها لم تقدّم برامج إستراتيجية مفصّلة أو مدد تنفيذ للسياسات المذكورة. ولهذا، لم تشهد أي من الأهداف أو السياسات أو الإصلاحات المقترحة أي تقدّم حقيقي فيما يتعلّق بتحقيقها.

على مستشارية الأمن القومي العراقي، وأجهزة المخابرات العراقية والحكومة العراقية مراعاة التوصيات أدناه، مع الأخذ بعين الاعتبار الأسس العامة التي أرستها إستراتيجية الأمن السيبراني العراقي، ومواطن الضعف فيها، والتهديدات السائدة في الفضاء السيبراني العراقي، ومبادئ الإرشاد الدولي حول الأمن السيبراني:

1. العمل مع شركاء دوليين - من القطاعين العام والخاص - لإطلاق قمر صناعي عراقي للاتصالات لتأسيس البنية التحتية الأساسية اللازمة لنظام أمن المعلومات المتكامل.
2. التخطيط لنظام بيئي تشريعي وقانوني وقضائي حول الفضاء السيبراني، يوفّر معايير وأنظمة وطنية لأمن الفضاء الإلكتروني في كل من القطاعين الخاص والعام، ويخلق بيئة قانونية مؤاتية للمؤسسات، وتفعيل بيئة ملائمة لملاحقة الجريمة السيبرانية مع ضمان الحريات المدنية.
3. تأسيس وكالة سيبرانية وطنية تُخصّص لتنفيذ السياسة السيبرانية، وتكون مسؤولة عن التثقيف والتوعية السيبرانية، وأمن المعلومات والدفاع عن الفضاء السيبراني الوطني العراقي.
4. الدخول في معاهدات واتفاقات متعدّدة الجنسيات؛ تتعلّق بأمن الفضاء السيبراني بوصفها آليات أساسية لتدوين القواعد والسلوك أثناء إبرام معاهدات واتفاقات ثنائية تنصّ على تبادل المعلومات، وتنمية القدرات.
5. تحفيز خبرات القطاع الخاص في دول العالم الثالث بتوظيفهم في العراق؛ لسدّ الفجوة الحالية في الخبرة الفنية والمهنيين، وتهيئة قاعدة يمكن عن طريقها رعاية رأس المال البشري العراقي وتطويره وتشجيعه على المدى الطويل.

صيغت هذه التوصيات عن طريق تحليل الهيكل الحالي للسياسة الإلكترونية العراقية ودراسته، ووضع البنية التحتية للاتصالات الذي نوضحه فيما بعد في هذا الموجز، فضلاً عن المشاورات حول

إدارة الدول المتقدمة والتوجيهات المقدمة من الاتصالات العابرة للحدود الوطنية والهيئات السيبرانية.

## ملاحظات

تمكّن العراق من الدخول بقوة إلى الفضاء السيبراني بعد عام 2003 فجأة، وانتهت العزلة التكنولوجية التي فرضتها العقوبات في التسعينيات. ابتداءً من عام 2017، ما يقرب من (20) مليون مواطن عراقي -حوالي نصف السكان- متصلون بخطوط خدمة الإنترنت عبر الهاتف المحمول، مع نسبة مماثلة عندهم إمكانية الوصول إلى الإنترنت في منازلهم<sup>4</sup>. مع ذلك، فإنّ عدم الاستقرار السياسي على المدى الطويل، والتقلّب الأمني في البلاد قد أدّى إلى تضييد أولوية الأمن السيبراني التي من شأنها تطوير آليات وسياسات وبنية تحتية حكومية ناضجة إزاء هذا الفضاء السيبراني المتنامي في البلاد، ومن ثمّ فإنّ هذا النمو قد كشف -إلى حدّ كبير- عن نقط ضعف العراق فيما يتعلق بالأمن السيبراني والمعلومات.

تواصل الدولة العراقية وغالبية مؤسساتها الاعتماد على مزوّد الأقمار الصناعية خارج البلاد من أجل معالجة المعلومات. يرقى هذا الاعتماد إلى انتهاك خطير لأمن المعلومات العراقي، إذ يجب بالضرورة توجيه المعلومات عن طريق خوادم دول العالم الثالث<sup>5</sup>. وطالما استمرّ البلد في اعتماده على الخوادم والأقمار الصناعية خارج الحدود الإقليمية، فإنّ الدولة غير قادرة على بناء نظام أمني متكامل فعلاً. أعلنت الحكومة ووزارة الاتصالات في أيلول 2021 عن خطط لبناء وإطلاق أول قمر صناعي للاتصالات في العراق. ومع ذلك، ما يزال المشروع في مرحلة تقديم العطاءات، إذ تواصل الحكومة البحث عن شراكات أجنبية<sup>6</sup>.

لقد تعاضم استخدام الإنترنت والفضاء السيبراني إلى حدّ كبير من دون توجيه أو تأثير من الدولة، إذ ما يزال العراق يفتقر إلى أي إطار قضائي أو تنظيمي للفضاء السيبراني. لا يوجد في

4. Asmaa Khalid Jarjees Al-Tae, Hameeda Abdul-Hussain Al-Dhalimi, Adnan Kadhum Jabbar Al-Shaibani "Relationship of Cybersecurity and the National Security of the Country: Iraq Case Study." Systematic Reviews in Pharmacy. December 2020, p. 473

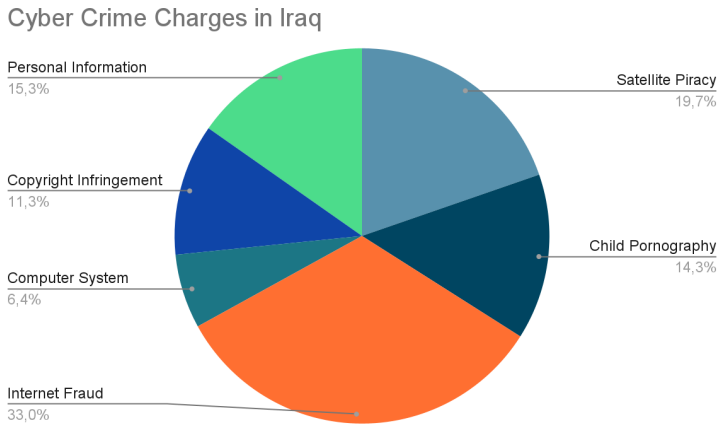
5. Ali Ziad al-Ali "The Hidden Threats to Iraq's National Security." Al-Bayan Center for Planning and Studies. July 2018

6. Mina Aldroubi "Iraq unveils plan to build and launch satellite" The National News. September 2021

العراق قانون لحماية البيانات، في حين تطبّق تشريعات الخصوصية القديمة والمتخلفة إلى حدّ كبير بأثر رجعي على الإنترنت. كما يفتقر القضاء العراقي إلى أيّ تشريع محدّد بشأن الجرائم الإلكترونية، ممّا يعني أنّ القانون المدني العراقي القديم لعام 1951 وقانون العقوبات لعام 1969 يُستخدمان فيما يتعلّق بالجرائم الإلكترونية<sup>7</sup>. أفضى غياب البيئة القانونية بشأن الفضاء الإلكتروني إلى تعقيد توفير الأمن السيبراني الشامل لكلّ من مؤسسات الدولة والشركات، في حين أنّه جعل محاكمة الظواهر الجديدة والمتنامية للإجرام السيبراني صعبة باطراد<sup>8</sup>.

وُفق بيانات عام 2013 المغلقة التي قدّمتها الحكومة إلى «ستار ج. عبود» في عام 2014، ارتكبت الغالبية العظمى من الجرائم الإلكترونية في العراق عبر منصات التواصل الاجتماعي وخاصة منصة (Facebook).

### الشكل 1. «الجرائم الإلكترونية في العراق 2013»



أُخذت هذه البيانات من ستار ج. عبود «الجرائم الإلكترونية في العراق» المجلة الدولية للبحوث العلمية والهندسية» آذار 2014

7. Aro Omar “Law Update: Cybercrime Legislation in Iraq.” Al Tamimi & Co. September 2017

8. Ibid

لا تمثل هذه البيانات سوى جزء يسير من الحوادث المحتملة للجرائم الإلكترونية، إذ إن كثيراً من الجرائم مشتملة أيضاً على الابتزاز ذي الطبيعة الجنسية، وبيع المواد غير المشروعة، وكلاهما يحمل وصمة اجتماعية وتداعيات تقلل من رغبة المواطن في إبلاغ السلطات بمثل هذه الحوادث<sup>9</sup>. شهد عام 2019 محاولةً برلمانيةً لتقديم مشروع قانون الجرائم الإلكترونية في خضم أكثر الاحتجاجات عنفاً في تاريخ البلاد. عدت منظمات حقوق الإنسان أن هذه الجهود هي جهودٌ قمعيةٌ جداً وبدوافع سياسية بدلاً من محاولة إدخال إصلاح تشريعي حقيقي فيما يتعلق بالمجال السيبراني<sup>10</sup>. قد يكون لتسييس القوانين المتعلقة بالأمن السيبراني تداعيات بعيدة الأمد؛ تترتب على ثقة كلٍّ من الجهات الفاعلة الداخلية والخارجية بالنوايا الحسنة للحكومة العراقية فيما يتعلق بالأمن السيبراني. أعرب ما يصل إلى 70% من الذين استطلعت آراؤهم الأمم المتحدة عن موافقتهم القوية على تشديد القوانين المتعلقة بالخصوصية، وحماية المستهلك، والجرائم الإلكترونية في العراق<sup>11</sup>. تُعدُّ مشاركة الجمهور وتأييده لمثل هذه التشريعات ضرورية إذا كان الهدف من الوصول إلى «ثقافة الأمن السيبراني» هو أن تتحقق في البلاد.

لقد تفتشت هشاشة الأمن السيبراني في العراق بسبب نقط الضعف الهيكلية المذكورة أعلاه إلى الدولة ومؤسساتها. أفاد المركز الرقمي في العراق أن الغالبية العظمى من مواقع الوزارات الحكومية لا تستوفي المعايير الأمنية الأساسية للاتحاد الدولي للاتصالات، ومن ثمَّ يسهل اختراقها<sup>12</sup>. ارتفعت إمكانية الاختراق في عام 2011 حينما سُنت هجمات عديدة ضد البنية التحتية للمعلومات والبيانات للمؤسسات الحكومية الرئيسة - وأبرزها البرلمان العراقي -. كانت الدولة ملزمة بدفع مبلغ الفدية غير المعلن لمقرصني الأنترنت لكيلا ينشروا بيانات الدولة. لم تتمكن أجهزة الدولة الأمنية في ذلك الوقت من تحديد مرتكب الهجوم بسبب ضعف الخبرة الفنية؛ ولكن من المرجح أن يكون

9. Sattar J. Aboud "Cyber Crime in Iraq." International Journal of Scientific & Engineering Research. March 2014

10. Kristen Sibbald "Iraq Parliament Suspends Draconian Cybercrimes Bill" Human Rights Watch. May 2021

11. "Iraq sets sights on e-commerce opportunities" Conférence des Nations unies sur le commerce et le développement. July 2019

12. Asmaa Khalid Jarjees Al-Tae, Hameeda Abdul-Hussain Al-Dhalimi, Adnan Kadhum Jabbar Al-Shaibani "Relationship of Cybersecurity and the National Security of the Country: Iraq Case Study." Systematic Reviews in Pharmacy. December 2020, p 473

مرتكب الجريمة أجنبي الجنسية<sup>13</sup>. كان «داعش» في الآونة الأخيرة قادراً على استخدام الحرب الإلكترونية ضد الدولة العراقية ومؤسساتها<sup>14</sup>. هذه الحملة التي شنتها مثل هذا التنظيم المهّد لوجود للدولة، كان لها بلا شك تأثير مباشر على تحريض المؤسسة الأمنية في الدولة لتأخذ الأمن السيبراني بعين الاعتبار، ممّا نتج عنه إستراتيجية الأمن السيبراني العراقي في عام 2017.

بدأ جهاز الأمن والوزارات ذات الصلة بإحراز خطوات بطيئة بضمهم بعض الكفاءات السيبرانية بصورة أو بأخرى. مع ذلك، فإنّ هذه الجهود ليست مركزية أو تنسيقية تتولّى مسؤوليتها مؤسسة متخصصة، ومن ثمّ فإنّ التشكيل الناتج هو فرق متعددة وأقسام مدمجة في كثير من الوكالات الحكومية المدنية والعسكرية. وعليه، فإنّ التنسيق والتعاون المهني لهذه الجهود الموجودة ضئيل<sup>15</sup>. وخير مثال على هذه القضايا المؤسسية هو دمج فريق الاستجابة للأحداث السيبرانية الوطني العراقي بمكتب مستشارية الأمن الوطني. يُعدّ جهاز الأمن الوطني العراقي من أقوى المناصب في المؤسسة الأمنية وهو مسؤول عن كلّ شيء من تنسيق العمليات العسكرية المدنية خارج الأراضي العراقية إلى التحقيق في محاولة اغتيال رئيس الوزراء الأخيرة. ومن ثمّ فإنّ فريق الاستجابة للأحداث السيبرانية العامل تحت مظلة مكتبه لا يقدّم كفاءته الكاملة فيما يتعلّق بحماية مؤسسات القطاعين العام والخاص وخدماتهما؛ بل هي إحدى الأدوات العديدة التي تحتفظ بها وكالة الأمن الوطني للوفاء بواجبات معينة<sup>16</sup>.

13. "Homeland Security Did Not Fulfill the National Cybersecurity Strategy of 2017" al-Hurra Iraq. June 2021

14. Asmaa Khalid Jarjees Al-Tae, Hameeda Abdul-Hussain Al-Dhalimi, Adnan Kadhum Jabbar Al-Shaibani "Relationship of Cybersecurity and the National Security of the Country: Iraq Case Study." Systematic Reviews in Pharmacy. December 2020, p 473

15. Ibid

16. Bassem Ali Khreisan "Cyber security in Iraq: a reading in the Global Cyber-security Index 2020." Al-Bayan Center for Planning and Studies. July 2021, p.



## التوصيات

أفضت السنوات الثمان عشرة الماضية من عدم الاستقرار والعنف السياسي في العراق إلى عدم إيلاء الأولوية لتنظيم الفضاء السيبراني والتعامل معه. مع ذلك، ومع دخول البلاد العقد الثالث من هذا القرن، أصبحت سيادة الفضاء السيبراني والأمن السيبراني عاملاً مهماً باطراد؛ لضمان الازدهار والاستقرار المنشودين. يمنح مؤشر الأمن السيبراني التابع للاتحاد الدولي للاتصالات العراق درجة إجمالية قدرها (20.71)، ويحتل مرتبة متوسطة مقارنة بالدول الأخرى في المنطقة<sup>17</sup>. يتمتع العراق بوصفه رابع أكبر اقتصاد في العالم العربي، وسادس أكبر اقتصاد في المنطقة، بالقدرة التامة على بناء نظام أمن إلكتروني متكامل ومنظم جيداً وفعال للغاية. ونظراً لتوصيات الاتحاد الدولي للاتصالات ومقارنتها بواقع البنية الحالية ووضع الأمن السيبراني في العراق، يمكن رسم خارطة طريق واضحة للدولة؛ لتعزيز قدراتها ودفاعها وسيادتها بصورة مناسبة.

يجب إيلاء الأولوية لتشغيل قمر الاتصالات المخطط له وإطلاقه على المدى القصير؛ من أجل تزويد الدولة العراقية بقاعدة يمكن أن تُبنى عليها سيادة البلد الإلكترونية؛ إذ يجب ألا يعتمد العراق على الدول الأخرى في معالجة معلوماته وتخزينها ونقلها إذا كان يأمل جدياً في تأمين درجة عالية من أمن المعلومات. حتى الجهد المبذول في تأسيس بنية تحتية سيتطلب إنشاء الأطر القانونية والتنظيمية اللازمة فضلاً عن هيكل تنظيمي لدعمها.

إنَّ البيئة التشريعية والقانونية المخصَّصة لمعالجة قضايا الأمن السيبراني والجريمة السيبرانية والفضاء السيبراني هي أيضاً أولوية قصوى. ستستمرُّ المخاوف من وقوع الجرائم الإلكترونية في العراق في التنامي؛ لأنَّ نسبة كبيرة من سكَّان البلاد ستصل إلى شبكة الإنترنت. لا يمكن أن تكون قوانين العقوبات والقوانين المدنية العراقية البالية بمنزلة أساس لملاحقة الجرائم الإلكترونية. من الأهمية بمكان أن يصدر كتاب أبيض لقوانين الأمن السيبراني بكيفية تحافظ على الحريات المدنية، وثقة الجمهور العراقي، ودوائر الأعمال؛ إنَّ أخذ تشريعات الاتحاد الأوروبي كمثال عملي لحثِّهم على حماية البيانات المطلوبة، وتشريعات الخصوصية وفي الوقت نفسه البحث في الدول المجاورة للعراق عن أمثلة على التشريع الناجع للإجرام الإلكتروني. كما يجب أن تتضمن التشريعات العراقية بشأن الإنترنت قوانين ومعايير يمكن للقطاعين العام والخاص الاعتماد عليها. كانت إحدى المطالب

17. "Global Cybersecurity Index 2020" International Telecommunications Union. 2021

الرئيسة لسوق الأمن السيبراني الخاص في العراق هو تعميم الحد الأدنى من المعايير -على الأقل في القطاعات الرئيسة مثل الرعاية الصحية والخدمات المصرفية والاتصالات-، إذ يمكن توحيد إجراءات الأمن السيبراني ومن ثمّ تليتها تلبيةً أفضل<sup>18</sup>. يجب فرض هذه البنى التحتية الإلكترونية والقوانين واللوائح وتنظيمها وتنسيقها عن طريق وكالة حكومية إلكترونية مخصصة ومركزية. من المهم أن نلاحظ أن استلهاً تشريعات من سلطات قضائية مثل الاتحاد الأوروبي يجب أن يأخذ بعين الاعتبار أيضاً نقط الفشل في مثل هذه النماذج التشريعية. يميل تعقيد التشريعات الأوروبية -على سبيل المثال- إلى زيادة التكاليف التشغيلية. إنّ الدراسة الشاملة لكلّ من النجاحات والإخفاقات التي مرّت بها البلدان والسلطات القضائية الأخرى هي جهد غير مكلف نسبياً، ومن شأنه أن يمكّن القضاء العراقي من إصدار تشريعات محدّثة ومتكيفة مع سياقها وشواغلها الخاصة.

لا يفضي التفويض الحالي لقدرات فرق الأمن السيبراني في العراق ومحترفيه إلى تمكين الدولة من خلق جهد منسق فيما يتعلّق بفضاءها السيبراني، ولا تطبيق الإستراتيجيات والأهداف الخاصة بهذا المجال. يجب نقل صلاحيات فريق الاستجابة للأحداث السيبرانية إلى هذه الوكالة، في حين يجب إنشاء عديد من فرق الاستجابة الأخرى لإدارة المجالات بالغة الأهمية مثل التجارة والمصارف والرعاية الصحية. زيادةً على ذلك، يجب أن تكون هذه الوكالة مسؤولة عن الدفاع عن الأمن السيبراني في الدولة، على غرار وظيفة وكالة أمن نظم المعلومات الوطنية الفرنسية وهيكلتها. يمكن أن يتخذ هذا النوع من المناصرة صوراً متعدّدة، بدءاً من الإعلانات التي ترفع الوعي على التلفاز الوطني إلى الشراكات مع الجامعات ومعاهد التعليم الرسمية الأخرى.

فضلاً عن ذلك، إنّ العراق بحاجة إلى التأكيد على الاتفاقيات الثنائية ومتعدّدة الجنسيات فيما يتعلّق بالفضاء السيبراني. يتفهم الاتحاد الدولي للاتصالات أنّ الاتفاقيات الثنائية هي دافع لتنمية القدرات التي يحتاجها العراق بشدة. زيادةً على ذلك، فإنّ إنشاء المعايير والسلوكيات الدولية وتدوينها من شأنه أن يمكّن العراق على نحو أفضل من مكافحة التهديدات السيبرانية وإحباط وتجنّب العراق العدوان السيبراني على المستوى الدولي<sup>19</sup>. أخيراً، يحتاج العراق إلى زيادة استثماراته في إستراتيجيته الإلكترونية وسياساته الإلكترونية. خصّصت إيران المجاورة، التي يبلغ نصيب الفرد

18. Farook Al-Jibouri "Iraq Cyber Security Overview." Cyber Code Technologies FZE. December 2016

19. "Global Cybersecurity Index 2020" International Telecommunications Union. 2021, p. 19

فيها من الناتج المحلي الإجمالي نصف مثيله في العراق ملياراً سنوياً لأمنها السيبراني وإستراتيجياتها الإلكترونية، وهي ميزانية تفزّم تخصيص العراق السيبراني<sup>20</sup>. يجدر بالعراق الاستثمار بنشاط الجهات الفاعلة في القطاع الخاص في الداخل والخارج وتحفيزه لتثبيتها في العراق، وتطوير الخبرة والثقافة اللازمتين حول الفضاء السيبراني اللازم لتطوير قطاعات مثل التجارة الإلكترونية التي حدّتها الحكومة العراقية كهدف لها لإنضاج الاقتصاد في البلاد<sup>21</sup>. من شأن سياسة أمن إلكتروني مدروسة وكاملة، تُحدّث سنوياً وبفعالية وباتفاقات تُعدّل ليس فقط لزيادة أمن العراق وحكومته وسكانه في الفضاء الإلكتروني، ولكن لتنشيط جهود القطاع الخاص التي سيكون لها انعكاسات إيجابية على الصحة الاقتصادية والنمو في البلد.

---

20. Bassem Ali Khreisan “Cyber security in Iraq: a reading in the Global Cybersecurity Index 2020.” Al-Bayan Center for Planning and Studies. July 2021, p. 10

21. “Iraq sets sights on e-commerce opportunities” Conférence des Nations unies sur le commerce et le développement. July 2019

## المراجع

- Sattar J. Aboud “Cyber Crime in Iraq.” International Journal of Scientific & Engineering Research. March 2014 <https://www.ijser.org/paper/Cybercrime-in-Iraq.html>
- Aro Omar “Law Update: Cybercrime Legislation in Iraq.” Al Tamimi & Co. September 2017 <https://www.tamimi.com/law-update-articles/cybercrime-legislation-iraq/>
- Asmaa Khalid Jarjees Al-Tae, Hameeda Abdul-Hussain Al-Dhalimi, Adnan Kadhum Jabbar Al-Shaibani “Relationship of Cybersecurity and the National Security of the Country: Iraq Case Study.” Systematic Reviews in Pharmacy. December 2020 <https://www.sysrevpharm.org/articles/relationship-of-cybersecurity-and-the-national-security-of-the-country-iraq-case-study.pdf>
- Bassem Ali Khreisan “Cyber security in Iraq: a reading in the Global Cybersecurity Index 2020.” Al-Bayan Center for Planning and Studies. July 2021 <https://www.bayancenter.org/2021/07/7266/>
- “Iraq sets sights on e-commerce opportunities” Conférence des Nations unies sur le commerce et le développement. July 2019 <https://unctad.org/fr/node/2223>
- Farook Al-Jibouri “Iraq Cyber Security Overview.” Cyber Code Technologies FZE. December 2016 <https://www.linkedin.com/pulse/iraq-cyber-security-overview-announcing-our-framework-al-jibouri/>

- Ali Ziad al-Ali “The Hidden Threats to Iraq’s National Security.” Al-Bayan Center for Planning and Studies. July 2018 <https://www.bayancenter.org/en/2018/07/1549/>
- “Homeland Security Did Not Fulfill the National Cybersecurity Strategy of 2017” al-Hurra Iraq. June 2021 <https://www.youtube.com/watch?v=LB7u-nPnXLQ>
- “Global Cybersecurity Index 2020” International Telecommunications Union. 2021 <https://www.itu.int/en/ITU-D/Cybersecurity/Pages/global-cybersecurity-index.aspx>
- National Security Advisor “Iraqi Cybersecurity Strategy 2017” International Telecommunications Union. 2017 [https://www.itu.int/en/ITU-D/Cybersecurity/Documents/National\\_Strategies\\_Repository/00056\\_06\\_iraqi-cybersecurity-strategy.pdf](https://www.itu.int/en/ITU-D/Cybersecurity/Documents/National_Strategies_Repository/00056_06_iraqi-cybersecurity-strategy.pdf)
- Mina Aldroubi “Iraq unveils plan to build and launch satellite” The National News. September 2021 <https://www.thenationalnews.com/mena/iraq/2021/09/23/iraq-unveils-plan-to-build-and-launch-satellite/>
- Kristen Sibbald “Iraq Parliament Suspends Draconian Cybercrimes Bill” Human Rights Watch. May 2021 <https://www.hrw.org/news/2021/05/07/iraq-parliament-suspends-draconian-cybercrimes-bill>